قراءة وتعليق لكتاب "الإسلام والديمقراطية: الخوف من الحداثة" للمفكرة المغربية فاطمة المرنيسي.

A Reading and Commentary on the Book "Islam and Democracy: Fear of Modernity" by the Moroccan Thinker Fatima Mernissi

نادية بن طرودي ،

قسم الفلسفة، جامعة قسنطينة2 ،

nadia.Bentroudi@univ-constantine2.dz

أ.د/فتيحة فاطمي ، جامعة قسنطينة2 ،

fatiha.fatmi@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/19 تاريخ القبول: 2026/06/02

ملخص:

تعدّ العلاقة بين الإسلام والديمقراطية من أكثر الإشكاليات الفكرية والسياسية تعقيدا في السياق العربي المعاصر، لما فيها من تقاطع بين المرجعية الدينية، والمشروعية السياسية. وقد شهدت المجتمعات العربية صراعا مريرا بين خطاب يدعي الدفاع عن الأصالة الدينية، وآخر ينادي بضرورة التحديث والتكيّف مع متطلبات العصر الحديث. وفي قلب هذا الصراع، تقدم فاطمة المرنيسي، عالمة الاجتماع المغربية، قراءة نقدية في كتابها "الإسلام والديمقراطية: الخوف من الحداثة"، تسعى من خلالها إلى تفكيك الأسس التي بنيت عليها فكرة الخوف من الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي. مسلطة الضوء على الأبعاد المختلفة التي تراكمت على المواطن العربي نتيجة هذا الخوف. والنتائج التي ترتبت عن هذا الفعل.

الكلمـات المفتاحيـة: الإسـلام، الديمقراطيـة، الحداثـة، الخـوف، الدين.

Summary :

The relationship between Islam and democracy is one of the most complex intellectual and political issues in contemporary Arab context, due to the intersection between religious authority and political legitimacy. Arab societies have witnessed a bitter struggle between a discourse claiming to defend religious authenticity and another advocating for modernization and adaptation to the demands of the modern age. At the heart of this conflict, Fatima Mernissi, the Moroccan sociologist, offers a critical reading in her book Islam and Democracy: Fear of Modernity, where she seeks to deconstruct the foundations of the fear of democracy in the Arab and Islamic worlds, shedding light on the various dimensions that have accumulated on the Arab citizen as a result of this fear and the consequences that have arisen from this act.

Keywords: Islam, Democracy, Modernity, Fear, Religion.

المؤلف المرسل: نادية بن طروديالإيميل: nadia.Bentroudi@univ-constantine2.dz

مقدمة:

لقد مثّلت العلاقة بين الإسلام والديمقراطية أحد أعقد الإشكاليات التي واجهها الفكر العربي الحديث، نظرًا لما تطرحه من صدام ظاهري بين مرجعية دينية يُنظر إليها بوصفها مطلقة ومكتملة، ونموذج سياسي حديث يقوم على النسبية والعقلانية والمشاركة. وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا في المجتمعات العربية المعاصرة، حيث يُعاد توظيف الخطاب الديني في إنتاج ثقافة الخوف من الحداثة، باعتبارها خطرًا على الهوية والتماسك الاجتماعي.وفي هذا السياق، تبرز أهمية التحليل الذي تقدّمه فاطمة المرنيسي في الجزء الأول من كتابها الخوف من الحداثة، إذ تحاول من خلاله فهم الكيفية التي تم بها ترسيخ هذا الخوف داخل البنية الفكرية والسياسية الإسلامية. ويكشف هذا الجزء – الموسوم بـ"تجديد المبتور" – عن أنماط خطابية وممارسات سلطوية وظّفت الرموز الدينية والسياسية لإعادة إنتاج الاستبداد، وإقصاء الفرد، وتهميش العقل، مما حال دون تحقق مشروع ديمقراطي حقيقي في المجتمعات الإسلامية.

انطلاقًا من هذا الإطار، يطرح البحث الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يكشف الجزء الأول من كتاب "الإسلام والديمقراطية: الخوف من الحداثة" عن الأبعاد التاريخية والسياسية والفكرية التي غذّت ثقافة الخوف من الديمقراطية في المجتمعات العربية، وأسهمت في إعادة إنتاج الاستبداد عبر توظيف الرموز الدينية والسياسية، وتكريس التفاوت المعرفي والاجتماعي؟

ومنه:

1. كيف يسهم توظيف الرموز الدينية والسياسية في ترسيخ ثقافة الخوف من الديمقراطية وإقصاء العقل النقدي في العالم العرب؟

2. وما دور المؤسسات (السياسية، التربوية، الإعلامية) في إعادة إنتاج هذه الثقافة، رغم الانفتاح على مفاهيم حديثة كميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان؟

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتمحيص تصورات فاطمة المرنيسي لمفهوم الخوف من الديمقراطية في العالم العربي كما وردت في الجزء الأول من كتابها الخوف من الحداثة. ويُراد من خلال ذلك إبراز الكيفية التي تُوظَّف بها الرموز السياسية والدينية في ترسيخ الاستبداد وإقصاء الفكر الحر، وبيان الخلفيات الثقافية والتاريخية التي ساهمت في تشكيل هذا الخوف الجماعي من الحداثة السياسية والفكرية.

واعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا نقديًا يقوم على قراءة مضامين النص وتحليل بنيته الفكرية، مع استحضار البعد التاريخي لتفسير السياقات التي تناولتها الكاتبة.

التعريف بالكتاب:

صدر كتاب "الإسلام والديمقراطية: الخوف من الحداثة"، للمفكرة المغربية فاطمة المرنيسي باللغة الفرنسية سنة 1992 عن دار النشر الفرنسيةAlbin Michel، ثم تُرجم إلى العربية من قبل محمد الديبات، وصدر في طبعته العربية الأولى سنة 1994 عن دار الجندي بدمشق ودار الباحث بسلمية في سوريا. يضم الكتاب 254 صفحة، ويتوزع محتواه على مقدمة وجزأين رئيسيين، يحتوي كل منهما على خمسة فصول، بالإضافة إلى خاتمة. يحمل الجزء الأول عنوان "تجديد المبتور"، ويعالج مظاهر الخوف من الغريب، والخوف من الإمام، والخوف من الديمقراطية، ومن المواثيق

الدولية، والقرآن كمرجعية روحية، أما الجزء الثاني، المعنون بـ"مفاهيم مقدسة وقلق دنيوي"، فيركّز على الخوف من حرية التفكير، ومن الفردية، ومن الماضي والحاضر، كما يُبرز تمثلات المرأة في الوعي الديني والاجتماعي، بوصفها تمثل تهديدًا ضمنيًّا للنظام الذكوري المحافظ.

تتمثل الإشكالية العامة التي يطرحها الكتاب في السؤال التالي:

هل يشكل الإسلام، كما فهمه الفاعلون السياسيون عبر التاريخ، عائقا أمام الحداثة والديمقراطية، أم أن الأمر يتعلق بتأويلات نابعة من أنظمة سلطوية تخشى مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار؟

ومن هذه الإشكالية العامة تتفرع مشكلتان جزئيتان، تعكس كل واحدة منهما مضمون جزء من الكتاب:

في الجزء الأول: كيف توظف الرموز السياسية والدينية لإعادة إنتاج الاستبداد، وقمع محاولات التحديث والمشاركة السياسية؟

في الجزء الثاني: إلى أي مدى يستثمر الماضي والمقدس لإقصاء الفرد، وتحديدا المرأة، من فضاء الحرية والعقل والنقد؟

هذا المقال سيخصص اهتمامه للجزء الأول من الكتاب، لما يتضمنه من مداخل تأسيسية تساعد على فهم منطلقات الكاتبة وتحليلها لعلاقة الإسلام بالديمقراطية، إذ يشكل هذا الجزء إطارا نظريا يضيء الخلفيات التاريخية والسياسية التي بلورت ثقافة الخوف، ويمهد لفهم كيف تشكلت أنماط الرفض تجاه قيم الحداثة والتفكير النقدي في العالم العربي الإسلامي.

1. الخوف من الغريب:

في الفصل المعنون بـ"الخوف من الغريب"، تستعرض فاطمة المرنيسي جملة من المفاهيم المرتبطة بالغرب من خلال تحليل دلالات ألفاظ مثل "الغريب"، و"المغرب"، و"الغراب"، لتُبرز كيف تشكلت صورة ذهنية مشوشة عن الغرب في الوعي الجماعي العربي. الغرب، في هذا التصور، ليس مجرد الآخر،

بل هو تهديد غامض ومخيف، يرمز إلى الانفصال عن المألوف والانتماء إلى عالم مظلم وغريب. وتكشف المرنيسي أن هذه المفردات تخدم غرضًا أعمق، يتمثل في رسم حدود ثقافية وفكرية بين" نحن "و"هم"، بين المعلوم والمجهول، لتغذية شعور دائم بالخوف والريبة تجاه كل ما هو خارجي. لكن هذه الحدود الذهنية لم تمنع، كما توضح المرنيسي، من تغلغل التأثيرات الغربية إلى عمق المجتمعات العربية، خاصة بعد حرب الخليج، التي مثّلت لحظة وعي قاسية بضعف العالم العربي أمام الغرب، ليس فقط عسكريًا، بل أيضًا على مستوى البنية السياسية والفكرية. وتدعو المرنيسي، في هذا السياق، إلى ضرورة امتلاك شجاعة التغيير الجذري لقواعد اللعبة، حتى يمكن للعالم العربي أن ينخرط بفاعلية في المشروع الحداثي.

بعد انتهاء حرب الخليج، أصبح العالم العربي أكثر إدراكا للفجوة الهائلة في التقدم بينه وبين الغرب، وهو ما دفعهم إلى محاولة فهم أسباب تفوق الغرب في العديد من المجالات. إذ ساهمت حرب الخليج في ظهور أسئلة جديدة حول المدى الذي يجب أن يتحقق فيه التغيير السياسي والاجتماعي في العالم العربي، والمرنيسي تؤكد أن خوف الحكام من الديمقراطية يتداخل مع الخوف الكامن في الوعي الاجتماعي العربي، ورغم أن حرب الخليج قد خلفت دمارا كبيرا إلا أنها كانت مدخلا لكسر الطوق الثقافي الذي كان يعزل المجتمعات العربية عن أفكار الحرية والديمقراطية، هذا ما أكده نصر حامد أبو زيد عندما قال أن "حرب الخليج بإطلاقها الخوف المكبوت من مكمنه قد مهدت للتحرر منه"[1]. كانت الديمقراطية واحدة من أبرز هذه الأسباب التي منحها الغرب كأداة رئيسية لتمكين شعوبه من اختيار قادتهم. والمشاركة في اتخاذ القرارات. في هذا السياق، شعر العرب بالحاجة الماسة لنيل نفس الحقوق والحريات. وعليه، شهدت العديد من الدول العربية تنظيم مسيرات ومظاهرات طالبت بتطبيق الديمقراطية، حيث كان هناك أمل كبير في أن

الديمقراطية ستكون حلاً لتحقيق التقدم والعدالة. مع ذلك، كانت هذه المطالب تواجه مقاومة شديدة من الحكام العرب الذين اعتمدوا على الأنظمة التقليدية والسلطوية في بقائهم في السلطة خوفاً من فقدان السيطرة، لجأ الحكام إلى وسائل عديدة مثل الإعلام والأجهزة الأمنية والإجراءات القمعية لثني الشعوب عن التفكير في الديمقراطية أو السعي وراءها. فالحكام كانوا يسعون للحفاظ على الأنظمة السلطوية القائمة، التي توفر لهم السلطة الكاملة.

من جانب آخر، تتناول المرنيسي أيضًا خوف الحكام العرب من تأثير الديمقراطية الغربية على سلطة الزعيم، لاسيما في ظل اعتبارات استقلالية الفرد في مواجهة الاستبداد. في هذا السياق، ترى المرنيسي أن الديمقراطية تمثل تهديدا جسيما للنظم الاستبدادية، إذ تعني مشاركة الشعب في صنع القرار، وهو ما يقلل من سلطة الحاكم ويضعف قبضته على السلطة. تاريخيا، كانت هناك محاولات عديدة للإطاحة بالزعماء الاستبداديين الذين حكموا بقبضة حديدية. في المقابل، كان الحكام يواجهون هذه المحاولات بالقمع والتضييق على التفكير الحر أو التعبير عن الرأي المخالف، سواء في الدين أو الفلسفة أو التصوف، هذه المحاولات للتخلص من الفكر الحر قد أنتجت صراعا مستمرا بين الحكام والشعب أساسه غياب الديمقراطية والخوف من إشراك الشعب في اتخاذ القرارات الحكام كانوا يخشون من فقدان سلطتهم إذا ما حصل الشعب على دور حقيقي في الحكم. ولذلك كانوا يتبعون أساليب القوة والتعسف في التعامل مع أي محاولة للتغيير[2].

يمكن القول إن الخوف من الديمقراطية في العالم العربي ينبع من حقيقة أن الديمقراطية تعني تغييرا جذريا في أساليب الحكم، مما يضعف السلطة المطابقة للحاكم لصالح الشعب، وهذا هو جوهر الصراع المستمر بين الحكام والشعب في العديد من الدول العربية.

تأخذنا الكاتبة فاطمة المرنيسي في رحلة عبر التاريخ لتستعرض كيف كان الحكم الفردي وقمع الرأي الآخر متفشيين في العالم العربي والإسلامي، وكيف أثر ذلك على حرية الفكر والتعبير. تستشهد المرنيسي بعدد من الأمثلة التاريخية التي تظهر العنف الذي مارسته السلطات ضد المفكرين الذين تجرؤوا على تحدي الحاكمين من بين هذه الأمثلة، تشير إلى الإمام مالك بن أنس، أحد أعظم فقهاء الإسلام ومؤسس المذهب المالكي، الذي تجرأ على التعبير عن رأي فقهي مخالف لسياسة الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور فيما يتعلق بمسألة الطلاق المكره، مما أغضب الخليفة، فقرر معاقبته بجلده وخلع كتفه لإسكانه[3]، وهي خطوة تهدف إلى منع نشر أي أفكار تتعارض مع السلطة الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك. تذكر المرنيسي مصير الحسين بن منصور الحلاج، الصوفي الشهير الذي كانت أفكاره الروحية تتجاوز حدود الفهم التقليدي للإسلام، انتقاداته اللادعة للسلطة والفساد جعلته هدفا لحكام عصره في عهد الخليفة العباسي المقتدر، تم القبض عليه ومحاكمته بتهمة الخروج عن الدين، ليعذب بأبشع الطرق، ثم يقطع رأسه وتبتر أطرافه وتحرق جثته[4]، في محاولة لردع أي تفكير حر يعارض السلطة الحاكمة[5].

استحضار المرنيسي لهذه الأحداث جاء بهدف واحد وهو إبراز الفجوة العميقة بين أنظمة الحكم السائدة في التاريخ العربي والإسلامي والديمقراطية الغربية الحديثة. فالديمقراطية الغربية، التي تقوم على مبادئ حرية الفكر والتعبير واحترام إرادة الشعب في اختيار قادته، تعتبر أساس التقدم الاجتماعي والسياسي، على النقيض من ذلك، كانت الأنظمة الحاكمة في التاريخ العربي والإسلامي تجهض أي محاولة للتفكير المستقل أو التعبير عن الرأي المخالف، وهو ما يعكس سعي الحكام المتواصل للحفاظ على سلطتهم المطلقة. رغم أن الإسلام السني يدعو إلى انتخاب الإمام من قبل الجماعة، إلا أن الحكام العرب والإسلاميين عبر العصور كانوا يرفضون بشدة أي محاولة

لمشاركة الشعب في اتخاذ القرارات. يعكس هذا التناقض بين المبادئ الدينية والتطبيقات السياسية، حسب المرنيسي، خوف الحكام من فقدان السيطرة إذا أتيحت الفرصة للشعب ليعبر عن آرائه ويشارك في اختيار قادته[6]. يتقاطع هذا التحليل مع ما قدمه برهان غليون في كتابه "اغتيال العقل"، حيث أشار إلى أن الأنظمة العربية لم تكتف بإقصاء الشعب عن القرار، بل مارست تهميشا ممنهجا للعقل، وأفرغت الدين من معانيه التحررية، لتجعل منه أداة لخدمة الاستبداد، وبحسب غليون، فإن الثقافة السياسية العربية كرست نوعا من "اللاعقلانية السياسية" لإقصاء الفكر النقدي، خشية من زعزعة البنية السلطوية، وهذا الفشل في بناء ثقافة ديمقراطية عربية لا يتعلق فقط بالسلطة بل يمتد إلى المجتمع ذاته، الذي "فشل في استيعاب الحداثة وما أدخلته من أفكار ونظم وفي السيطرة عليها والتحكم بها"[7]، وهكذا يتفق كل من المرنيسي وغليون في القول أن غياب المشاركة، وقمع العقل، أدوات مكرسة لحماية الأنظمة من أي تحول ديمقراطي.

إن هذا القمع المستمر للأفكار المستقلة والنقد البناء، حسب المرنيسي، أدى إلى نتائج وخيمة على المجتمع بشكل عام. فعندما كان الناس يطالبون بحقوقهم ضد الظلم والاستبداد، غالبا ما كانوا يواجهون بالعنف والقمع، مما أدى إلى موت العديد منهم إضافة إلى ذلك، كان المفكرون والمثقفون الذين يسعون لتحدي الأوضاع السائدة يتعرضون للاضطهاد. وفي بعض الحالات، يقتلون لتكميم أفواههم. وقد شهدت المجتمعات العربية المعاصرة قمعا مشابها ضد كل من يتجرأ على معارضة السلطة، ففي مصر وتونس وسوريا، على سبيل المثال، كان الشباب المثقف في مقدمة المطالبين بالحرية والكرامة، لكنهم جوبهوا بالاغتيالات والسجون والنفي. كما أن هذه السياسات القمعية، لم تؤثر على الشعب والمثقفين فقط، بل امتدت أيضا إلى الحكام المستبدين الذين عاشوا في حالة دائمة من الخوف من الثورات

والانتفاضات، مما جعل نهايتهم في كثير من الأحيان عنيفة بسبب سياساتهم الاستبدادية. فالعالم يشهد سقوط زين العابدين بن علي، ومقتل معمر القذافي، ومحاكمة حسني مبارك، وحرب أهلية طاحنة في سوريا. مما يثبت أن الاستبداد لا ينتج إلا الانفجار.

2.الخوف من الإمام الطاعة والرأي:

تتناول فاطمة المرنيسي في هذا السياق فكرة استغلال الدين في السياسة، حيث تشير إلى كيفية التلاعب بمفاهيم الطاعة والسلطة من قبل السياسيين في العالم الإسلامي لتحقيق أهدافهم الخاصة. حيث تحلل المرنيسي كيف أن السياسيين يستخدمون الإسلام كأداة لتبرير سلطتهم وترسيخها، بينما يقدمون أنفسهم كحماة للدين وأوصياء على قيمه هذا التلاعب يشمل إعادة تفسير النصوص الدينية لتخدم مصالحهم وتضمن استمرارية سلطتهم، وقد أكد بدوره محمد آركون على أن الخطاب السياسي قد حول الدين إلى أداة تستخدم لتبرير شرعية السلطة الحاكمة وتحقيق أهداف دنيوية، "ففقهاء الدين يغذون الوهم بامتلاكهم سيادة ذات قانون إلهي، في هذا الوقت الذي توظف فيه دولة الخلافة أو السلطنة هذا الوهم من أجل أن تمارس سلطة استبدادية مطلقة"[8]، مما يعني حسب آركون أن هناك "لاهوتا سياسيا" يصعب معه الفصل بين السلطة السياسية والسيادة الإلهية، مما يؤدي إلى استخدام الدين كوسيلة للسيطرة والتحكم.

كما تلمح المرنيسي إلى تأثير وسائل الإعلام الغربية التي تسهم في تشكيل صورة الإمام أو الحاكم في الإسلام الحديث. وتظهر وسائل الإعلام هؤلاء القادة كأشخاص ذوي نفوذ واسع وقوة كبيرة، لكن الحقيقة هي أن هذه الصورة تمثل مجرد مظهر خارجي يخفي الضعف في العديد من الجوانب الأساسية للسلطة. تذكر المرنيسي أن القادة الذين يعتمدون على القمع والخداع لإبقاء سلطتهم يفتقرون إلى الشرعية الحقيقية بين شعوبهم،

ويعانون من ضعف في الإدارة والكفاءة، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كذلك، يفتقر هؤلاء الحكام إلى التأييد الشعبي الحقيقي، فالتلاعب بالدين قد يوفر لهم تأييدا مؤقتا، لكن على المدى الطويل يؤدي إلى فقدان ثقة الشعب وازدياد المعارضة[9].

تؤكد المرنيسي على أن الإسلام في جوهره يدعو إلى الشورى والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات، ولكن تم التلاعب بهذه الحقيقة لتؤدي إلى مغالطة تاريخية مفادها أن الطاعة للإمام أو الحاكم هي جزء أساسي من الدين، وقد استغل السياسيون هذا المفهوم لتعزيز سلطتهم وجعلها تبدو وكأنها مستمدة من الدين، بينما في الواقع، هي مستمدة من أدوات القمع والتضليل الخادمة للمصالح الشخصية. تميز المرنيسي بين نوعين من الأئمة الإمام الإعلامي والإمام النبوي، موضحة الفروق بينها. الإمام الإعلامي هو الذي يروج لصورته عبر وسائل الإعلام ليظهر كقائد قوي ومحبب، في حين أن الإمام النبوي هو القائد الذي يستمد سلطته من القيم الدينية الحقيقية ويعمل لتحقيق العدالة والمشاركة المجتمعية. كما توضح المرنيسي الفرق بين الإمام والخليفة، حيث يشير الإمام إلى الشخص الذي يقود الصلاة، بينما الخليفة هو من يخلف الرسول في قيادة الأمة الإسلامية[10].

في سياق آخر، تذكر المرنيسي كيف تعرض المفكرون مثل المعتزلة الذين دعوا إلى استخدام العقل في فهم الدين إلى القمع بسبب آرائهم المختلفة عن السلطة الحاكمة، وتعرضهم رغم استماتتهم في الدفاع عن دور العقل، إلى حملة تشويه واسعة بعد سقوطهم من دائرة السلطة،حيث "هوو من ذروة العز وقمة المجد، وجلب إليهم نقمة الشعب وسخطهم حتى أصبح اسمهم مرادفا للكفر، مشغوفا باللعن، مقرونا بالتقبيح والتشنيع" [11]، هذا القمع كان يهدف إلى إبقاء العامة في جمل بشأن هويتهم الإسلامية الحقيقية. من ناحية أخرى، تشير إلى أن بعض الفرق الإسلامية مثل الخوارج، اعتبرت

أن أي إمام يتجاوز حدود العمالة يجب القضاء عليه، بما في ذلك الخليفة علي بن أبي طالب الذي قتله الخوارج بسبب اختلافهم معه في قضايا سياسية ودينية، معتبرين أن حكمه لم يعد يمثل العدالة الإلهية[12].

ولم تتوقف هذه المعارضة عند قتل علي بن أبي طالب، بل استمرت في إدانة العديد من الأئمة والقادة المسلمين عبر التاريخ، كالرئيس المصري أنور السادات في العصر الحديث الذي تعرض للاغتيال على يد مجموعة متطرفة معتبرة إياه أنه قد خالف مبادئ الدين وتعاليمه، وتجاوز حدود العدالة، بسبب سياسته التي شملت توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. مما يعكس رؤية مشددة تعتبر كل انفتاح أو تسامح ديني خروجا عن الشرع، ويوظف لشرعنة القتل باسم الدفاع عن المقدس.

سلطت المرنيسي الضوء على الفجوة الموجودة بين المبادئ الإسلامية والنظام السياسي القائم من خلال عرض حوار تاريخي دار بين الخليفة العباسي السابع وأحد المتصوفة، في هذا الحوار، تم التطرق إلى فكرة مهمة مرتبطة بطرق نيل الخلافة حسب قوانين الدين الإسلامي، إذ سأل الصوفي الخليفة عن شرعية استيلائه على العرش، مستفسرا عما إذا كان الخليفة قد تولى الحكم بناءً على إجماع المسلمين أم باستخدام القوة والعنف، أو إن كانت السلطة قد انتقلت إليه كإرث.

من خلال هذا الحوار. تتجلى روعة الإسلام من ناحية الدعوة إلى العدل والشورى، وفي الوقت عينه تتضح هشاشة النظام السياسي الذي يعتمد على الوراثة والقوة. خصوصا وأن القرآن الكريم، خال من أي نص صريح يقر بالسلطة الموروثة. بل إن الإسلام يدعو إلى الشورى، أي التشاور بين المسلمين في الأمور المهمة، بما في ذلك اختيار القائد، هنا يبرز التناقض بين القيم الدينية المبنية على الإجماع. وبين النظام السياسي الذي استند إليه العديد من الخلفاء عبر التاريخ، والقائم على استخدام القوة، أو عبر

وراثة السلطة من أسلافهم، فمثلا بعد وفاة الخليفة العباسي الخامس هارون الرشيد، تولى ابنه الأمين الحكم، نتيجة لنظام الوراثة الذي اعتمده العباسيون لضمان انتقال السلطة داخل الأسرة، أيضا في الخلافة الأموية لا يختلف الأمر بتاتا، فانتقال الحكم من معاوية بن أبي سفيان إلى ابنه يزيد بن معاوية. كان بعيدا عن الشورى أو إجماع المسلمين.

أثار هذا الأمر نقاشا واسعا في الفكر الاسلامي، وتعد المعتزلة من أبرز التيارات التي عالجته، وهي فرقة فكرية ظهرت في القرن الثامن الميلادي، ركزت على العقلانية في تفسير النصوص الدينية. إذ كانت ترى أن العقل هبة من الله للإنسان لابد من استخدامه في فهم الدين بدلاً من اللجوء إلى العنف والتخلص من الأئمة بالقوة، وقد دعت المعتزلة إلى استخدام العقل والتفكير النقدي لتطوير علاقات جديدة وأكثر عدلاً بين القادة والمحكومين، هذه الفلسفة كانت تعتبر ثورية في وقتها، حيث قدمت بدائل سلمية للمعارضة السياسية من خلال الحوار الفكري والنقد العقلاني. تركيز المعتزلة على العقل نال قبولا خصوصا لدى العباسيين [13]. حتى أنهم تبنوا الكثير من أفكارهم العقلانية. هذا التبني أدى إلى فترة من الانفتاح الثقافي والفكري في الدولة العباسية. بفضل هذا الانفتاح، شهدت الحضارة الإسلامية نهضة علمية وفكرية غير مسبوقة، حيث تمت ترجمة العديد من الأعمال الفلسفية والعلمية من لغات مختلفة إلى العربية. هذا أسهم في إثراء الفكر الإسلامي بعلوم ومعارف جديدة[14]. لكن، على الرغم من البدايات المشرقة لتبني الفكر المعتزلي، إلا أن العباسيين لم يستطيعوا الحفاظ على هذا النهج العقلاني لفترة طويلة، مع مرور الوقت، انغمسوا في الاستبداد والجمود الفكري، مما أدى إلى تراجع الحضارة الإسلامية ودخولها في فترة من الانحطاط، وذلك كان راجع الأسباب أهمها: تخلي العباسيين عن مبادئ المعتزلة بالابتعاد عن العقلانية، واعتماد أسلوب الاستبداد والقوة لتثبيت الحكم، وقمع كل

معارضة فكرية وأي تفتح عقلي[15]. مما أدى إلى غلق باب الابتكار والتفكير الحر. كما استخدم العباسيون مفكرين مناهضين للعقلانية لترسيخ استبدادهم، وتبرير سياساتهم القمعية، مما أدى إلى تراجع الفكر الحر وروح الابتكار، مما أدى إلى تشويش فكري قائم على الطاعة المطلقة بدلاً من النقد العقلاني، كل هذا التشويش الفكري أدى لانهيار الحكم العباسي ولا يزال يعوق المسيرة الديمقراطية في العالم الإسلامي حتى يومنا هذا، وهذا ما أبرزه نصر حامد أبو زيد بتأكيده لوجود صراع بين قطبين متضادين: قطب الطاعة والسلطة الدينية المتمثلة في الولاة وطاعة أولي الرأي، وقطب الرأي والإبداع والتجديد، فالنقاش كما يراه "أبو زيد" يتمحور حول ستة مفردات تؤسس لهذا التوتر هي: "الدين والعقيدة والطاعة من جهة، مقابل "الرأي والإحداث والإبداع من جهة أخرى"[16] وهذا التوتر هو ما تحاول المرنيسي تفكيكه عندما تتحدث عن خوف القادة العرب من الديمقراطية، ليس بوصفها آلية سياسية فقط، بل لأنها تمثل نقيضا مباشرا لثقافة الطاعة والخضوع التي تأسست عليها السلطة السياسية والدينية التقليدية.

تشير المرنيسي إلى أن القادة المسلمين في الوقت الحالي غالبا ما يحاربون العقل والتفكير الحر، مما أدى إلى تراجع الحضارة الإسلامية وانغماسها في الانحطاط. وما كشف للعالم مدى قمع الرأي الفردي في العالم الإسلامي كانت حرب الخليج، التي أبرزت للعالم قمع الحكام العرب للرأي الفردي والمستقل، مما كشف عن مدى تدهور الوضع الفكري والسياسي في المنطقة. لكن على الرغم من محاربة العقل والفكر النقدي من قبل القادة المسلمين، يجبر العالم الإسلامي الآن على الاعتراف بالتراث العقلاني للمعتزلة كجزء من تراثه الإسلامي، إذ يتم إعادة اكتشاف وتقدير التراث الفكري للمعتزلة في الأوساط الأكاديمية والفكرية الحديثة، مما يعيد إحياء النقاش حول دور العقل في الإسلام. ومع ذلك، يظل هناك صراع بين الاتجاهات

العقلانية والتقليدية في المجتمع[17]، ولهذا فإن نصر حامد أبو زيد بدوره يدعو لإعادة إحياء العقل، بوصفه أداة تأويلية قادرة على تجديد الخطاب الديني من الداخل،بما يحقق التوازن "بين الاعتدال والتطرف"[18]، وهو التوازن الذي غاب بسبب هيمنة الفهم المغلق للنصوص الدينية.

3.الخوف من الديمقراطية: أزمة وضياع:

تسلط فاطمة المرنيسي الضوء على كيفية تعامل السياسيين في الدول العربية مع الديمقراطية وحرية التفكير به الاستقلال من الاستعمار الغربي. فبدلاً من تبني قيم التفكير الحر والاختلاف، اختار السياسيون التمسك بالتقاليد ورفض أي محاولة للتحرر الفكري. وهذا الرفض لم يكن مجرد رد فعل على الاستعمار، بل استمر حتى بعد الحصول على الاستقلال، لأنه يعتبر تهديدا مباشرا للسلطة المطلقة، غير أن هذا الرفض لا يفهم فقط في سياق سلطوي ضيق، بل يرتبط كما يشير برهان غليون، "بصراع حضاري أعمق بين الهوية والمعاصرة، والدين والعلم، والتقدم والمحافظة"[19] وهو الصراع الذي شكل حسبه مركزا لتفجير أزمة المجتمعات العربية، ووسيلة لتفريغ التوترات بطريقة وهمية تخدع الذات، دون معالجة حقيقية للخلل القائم، وفي هذه النقطة يلتقي برهان غليون بفاطمة المرنيسي، فكلاهما ينتقد الخطاب السياسي والثقافي العربي الذي يفرغ أزمة الاستبداد والعجز عن التحديث في قوالب دفاعية دينية، ويوضحان أنه بدلا من العمل على مواجهة أزمة الشرعية عبر مراجعة آليات الحكم، تعاد صياغة الخوف من الديمقراطية على أنه دفاع عن الدين، أو عن قيم المجتمع التقليدي، وهي صيغة تعيد إنتاج الهيمنة بدل تجاوزها.

حسب المرنيسي، فإن الأنظمة العربية الحديثة لم تستورد العقل والفكر العلمي من الغرب، بل ركزت على استيراد السلاح. هذا التوجه أدى إلى تخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق العسكري على حساب تطوير التكنولوجيا

والبحث العلمي، مما عزز التبعية العربية للغرب[20]، إن القوة الحقيقية كما تشير المرنيسي ،تكمن في تطوير التفكير العلمي والديمقراطية للجميع. لذا فإن خيار التركيز على السلاح بدلاً من البحث العلمي قد أضعف الدول العربية، وبما أن العرب لم يجعلوا من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أولوية لهم، فقد أدى ذلك إلى تراجعهم في هذه المجالات مقارنة بالدول المتقدمة. فاستثمار دول الغرب في البحث العلمي والتكنولوجيا منحها تفوقاً كبيرا في المجالات العسكرية والاقتصادية، في حين أن العرب قد أظهروا تبعيتهم بشكل واضح إبان حرب الخليج، التي تمثل مثالا قويا على صحة هذه التبعية[21].

تقدم المرنيسي مثالا على دولة اختارت البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بدلاً من الإنفاق العسكري، وهي اليابان، التي على الرغم من عدم امتلاكها جيشا كبيرا، أصبحت قوة اقتصادية وعلمية نتيجة لاستثمارها الهائل في البحث العلمي[22]، إن ما قامت به اليابان ولا زالت تقوم به هو عكس ما تفعله الدول العربية، وهو الأمر نفسه الذي تطالب به المرنيسي القادة العرب لتبنيه.

يعود التمايز في الاهتمام بين العرب والغرب إلى الفجوة بين الحركات الإصلاحية في كلا العالمين. ففي حين شهد الغرب حركات إصلاحية ساهمت في تطوير الفكر والعقلانية، تم التركيز فيها على العقلانية والعلم وحقوق الإنسان، لم يشهد العالم العربي أي حركة مشابهة مما أدى إلى أفق محدود لا يعترف بالعقلانية، وظهرت الأزمات الداخلية التي جعلت العديد من المثقفين يشعرون بالذل لانتمائهم إلى أوضاع مزرية، مثل تلك التي تسود العالم العربي[23]، كما أن هذه الأوضاع دفعت العديد من الشباب العربي إلى البحث عن فرص أفضل في الغرب.

تشير المرنيسي إلى أن العالم الغربي بعد حركاته الإصلاحية قد أسس فلسفة إنسانية علمانية ليست ضد الدين، ولكن ضد التلاعب بالدين في السياسة لصالح النفع الشخصي، وهي الفلسفة المعروفة بالحداثة. والتي جاءت كرد فعل على تحكم الكنيسة بالمجتمع في العصور الوسطى.

تغفل المرنيسي عن إبراز البعد الذاتي في أزمة الديمقراطية العربية، فالأنظمة ليست وحدها المسؤولة، بل هناك أيضًا غياب تراكمي لثقافة المشاركة داخل المجتمع نفسه .كما أن نقدها للنموذج العربي لا يصاحبه في أحيان كثيرة تحليل نقدي موازٍ للنموذج الغربي، رغم أن هذا الأخير يعاني من نواقص بنيوية، كالتمييز العرقي، والتفاوت الطبقي، وتناقض المبدأ والممارسة في الديمقراطية. رغم ذلك، تظل المرنيسي محقة في تشخيصها لعمق الهوة بين الخطاب السياسي العربي ومبادئ الديمقراطية .فالديمقراطية، كما تطرح، ليست رفاهًا فكريًا بل حاجة وجودية للخروج من الاستبداد والتبعية، والسبيل الوحيد لتحقيق مجتمع أكثر عدالة وكرامة. لذا فالوطن العربي في أمس الحاجة لتفعيلها، لأنها تدعو لاحترام الحقوق وتكوين مواطنين متسامحين، وتهدف لترسيخ التفكير العقلاني ومنع استخدام الدين لتحقيق مكاسب سياسية. ومن هنا، يجب على أي نظام سياسي يطمح لتحقيق الحداثة أن يفهم أسسها ومفاهيمها، وأهمها الديمقراطية.

لتكوين الدولة الحديثة القادرة على تحقيق التقدم، يجب أن تكون مبنية على أسس ديمقراطية تضمن حقوق الأفراد وتوفر بيئة تعليمية قوية. إلا أن التعليم في الوطن العربي، حسب المرنيسي، يعاني من ضعف شديد، مما يقوض التفكير النقدي، وتؤكد على أن الحكام يخشون من التعليم القوي لأنه قد يؤدي إلى تقويض سلطتهم وبالتالي، فإن التعليم الموجه، الذي يخدم مصالح الحكام، أسهم في تكوين جيل غير واع بحضارته وتاريخه الحقيقي.

تعكس المرنيسي كيف أن الخوف من الديمقراطية يعوق تقدم العالم العربي، فالديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في صنع القرار، مما يشكل تهديدا للسلطة المستبدة. لهذا يجب على الدول العربية تجاوز هذا الخوف واعتماد الديمقراطية لتحقيق التقدم والازدهار[24].

على الرغم من مقاومة الوطن العربي للديمقراطية، أحد مظاهر الحداثة، إلا أن مظاهر الحداثة الأخرى قد قوبلت بقبول واسع في العالم العربي والإسلامي، وهذا راجع إلى طبيعتها الوظيفية. فابتكارات تكنولوجية مثل التلفاز والهاتف والسيارة تمثل فقرات هائلة في التطور التكنولوجي، التي تحسن الحياة اليومية وتجعلها أكثر كفاءة وسهولة، وأهم من ذلك أنها لا تتطلب تغييرات جذرية في الهيكل الاجتماعي أو القيمي للمجتمع. فهي أدوات محايدة تستخدم لتعزيز الراحة والتنقل. لذلك تبنى العرب والمسلمون الابتكارات التكنولوجية الغربية بسرعة، حتى أنهم يستخدمون الأسماء الأصلية لهذه الأدوات بلغاتها الأصلية مثل الفرنسية والإنجليزية. يعكس هذا التبني السريع مرونة ثقافية واستعدادا الاستيعاب ما يعزز الكفاءة والراحة في الحياة اليومية، عكس الديمقراطية التي تتدخل في البنية السياسية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات. فالديمقراطية تحمل قيماً مثل الحرية والمساواة وحكم القانون والتعددية الحزبية، وهي مفاهيم تعتبر غربية بالنسبة لكثير من العقليات التقليدية والسلطات القائمة التي ترى في الديمقراطية تهديدا لمصالحها. فعلى الرغم من تطور التقنيات التي لا تضر بالسلطة المطلقة، فإن الديمقراطية تجلب معها مفاهيم الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية في صنع القرار، مما يقلص من سلطتها. وهذه الحوافز هي من الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الغرب، حيث يبحث الكثير من الأفراد عن فرص حياة أفضل في مجتمعات حاضنة للحداثة بكل

جوانبها، بما في ذلك التكنولوجيا والنظم السياسية التي تفعل الحرية والكرامة الإنسانية[25].

يعاني المواطن العربي من أزمة ضباع المواهب والقدرات، فبالرغم من امتلاكه قدرات ومهارات عالية، إلا أنه يجد نفسه عاطلا عن العمل. هذه البطالة، جنبا إلى جنب مع التفاوت الكبير في الفرص، تؤدي إلى حالة من الضياع والإحباط، وهذا الوضع، حسب المرنيسي، مقتصر على العالم العربي دون العالم الغربي، الذي يخلو من مثل هذه المشاكل، والسبب الرئيسي لهذه الأزمة، حسبها، يعود إلى غياب الديمقراطية في الدول العربية، حيث تضمن الديمقراطية حقوق الأفراد في التعبير والمشاركة الفعالة في صنع القرار، مما يخلق بيئة حاضنة للمواهب والقدرات، وبغيابها، تغيب الفرص العادلة نتيجة لاحتكار الفرص من قبل فئات معينة، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بين الشباب وزيادة شعورهم بالإحباط وعدم التقدير، هذه الحالة تدفع العديد من الشباب للهجرة بحثا عن فرص أفضل في الغرب، الذي يدعم الابتكار ويوفر الحرية في التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار، مما يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية. هذا ينتج بدوره تنمية للمواهب من خلال وجود سياسات تعليمية داعمة، كما يعمل النظام الديمقراطي على تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية مما يتيح فرصا متساوية للجميع، وبالتالي يساهم في استقرار سياسي عبر توفير آليات سليمة لحل النزاعات والتعبير عن التطلعات[26]. إلا أن تحميل المسؤولية فقط للأنظمة، دون مساءلة الثقافة الاجتماعية نفسها، يبقى مقاربة ناقصة، فالمجتمع العربي أحيانا يسهم في هذا التهميش، حين يقلل من قيمة التخصصات الفكرية أو الفنية، ويكرس مفاهيم النجاح بمعايير تقليدية فقط، لذا فإن مناقشة هذه الظاهرة تتطلب مساءلة شاملة، لا فقط للسياسة، بل للعقل الجمعي، والخطاب الديني والاجتماعي.

تشير المرنيسي إلى سبب آخر للبطالة بين الشباب العربي المتعلم، وهو خوف أصحاب المعامل من توظيف أشخاص متعلمين قد يحتجون على ظروف العمل، المديرون يخشون أن يكون للمتعلمين تاريخ من الاحتجاجات في الجامعات، وأنهم أكثر وعيا بحقوقهم وعلى استعداد تام للمطالبة بها. لذا يسعى العديد من المدراء إلى توظيف أشخاص أميين لا يمتلكون الوعي الكافي بحقوقهم أو لا يمتلكون الشجاعة للمطالبة بها. في هذا السياق، تقدم المرنيسي مثالا حيا عن الظلم الذي يعاني منه العمال في العالم العربي، حيث تتحدث عن حالة العاملة مينا، وهي فتاة تعمل في صناعة السجاد بالمغرب. تعرضت لحادث عمل أصابها بجروح بليغة، وعلى الرغم من عملها في المصنع لمدة عشر سنوات، لم تحصل على أي حماية طبيبة أو تعويضات عن إصابتها. هذا الوضع يعكس الواقع المرير الذي تعاني منه مينا والكثير من العمال في غياب الديمقراطية والحماية القانونية، مما يخلق الفجوة بين العمال وأصحاب العمل ويؤدي إلى نظام اقتصادي واجتماعي يتسم بالقسوة وانعدام العدالة[27]. وهذا هو الحال في أغلب الدول العربية، فالوضع في الجزائر مثلا ليس بمختلف، فرغم وجود قانون عمل رسمي يلزم أرباب العمل باحترام حقوق العمال، إلا أن تطبيقه يعاني من تذبذب كبير، خاصة في القطاع الخاص، حيث تنتشر عقود العمل غير المهيكلة، وانعدام التغطية الاجتماعية.

4.ميثاق الأمم المتحدة:

عقب توقيع الدول العربية والإسلامية على ميثاق الأمم المتحدة، وجدت هذه الدول نفسها في موقف صعب نتيجة التباين بين قوتين متعارضتين: الإسلام كمؤطر قانوني ومصدر للمبادئ، والديمقراطية بمبادئها وقوانينها الدولية. أدى هذا التناقض إلى نشوء صراع بين الإسلام والديمقراطية، حيث تتطلب المعادلة بين التقاليد والحداثة تحقيق توازن

دقيق الشريعة الإسلامية، التي تؤثر بشكل مباشر على العديد من جوانب الحياة في الدول العربية، تركز في مجملها على القيم الدينية والمجتمعية، مما يجد أحيانا من حرية الأفراد الشخصية. في المقابل، تعزز الديمقراطية المبادئ القائمة على حرية الفكر والتعبير، إذ تعطي الأولوية لحقوق الأفراد، ما يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم بحرية دون خوف من القمع. وقد التزمت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما وضع هذه الدول في تحد لتوفيق قوانينها الوطنية مع المعايير الدولية من بين التحديات الرئيسة التي تواجهها هذه الدول التوتر بين احترام القيم الدينية التقليدية وتطبيق المبادئ الديمقراطية العالمية. مما يتطلب توازنا بين الإصلاحات القانونية والاحتفاظ بالهوية الثقافية،خصوصا وأن أزمة الفكر القومي بعد الاستعمار تمثلت في صراع بين خيارين، إما تبني الحداثة الغربية بما تحمله من قيم العقل والاختلاف، وهو ما كان يشكل تهديدا لمفهوم وحدة الأمة, أو التشبث بالتراث الديني، وهو ما يساهم في الحفاظ على الوحدة، لكن على حساب حرية الفرد والانفتاح، ومنه "كان عليهم سلوك أحد السبيلين"[28] وهنا يلتقي خطاب السلطة الدينية والسياسية في رفض الحداثة والديمقراطية، واستمرار ثقافة الخوف التي تنتقدها المرنيسي.

تصف المرنيسي ميثاق الأمم المتحدة بأنه "مخيف وغير مرئي"، مشبهة إياه بأسطورة "هكوزة"، التي تستخدم لتخويف الأطفال. وهي صورة خيالية لتبديد قادم من الشمال، تعكس هذه الأسطورة كيفية استخدام الخيال الجماعي للسيطرة على سلوك الأطفال عن طريق إيهامهم بوجود خطر لم يشاهدوه بأنفسهم. تماثل المرنيسي بين هذه الأسطورة وميثاق الأمم المتحدة في أنه يظل غير مرئي وغير مفهوم لدى الكثيرين في العالم العربي. وتشير إلى أن غياب الفهم العام للميثاق يعوق تحقيق أهدافه، معتبرة أن غموض الميثاق

في العالم العربي يشبه تماما كيف أن "هكوزة" تبقى مجرد أسطورة لتخويف بلا واقع ملموس، بناء على ذلك، تدعو المرنيسي إلى ضرورة دمج ميثاق الأمم المتحدة في المناهج الدراسية العربية، وتعزيزه عبر نشر الوعي في المجتمع، كي يصبح جزءا أساسيا من النقاش العام والتثقيف الشعبي، عوض أن يبقى غامضا وغير مألوف. كما هو الحال الآن[29].

في سبيل تحقيق الفهم الفعلي لميثاق الأمم المتحدة، تؤكد المرنيسي على أهمية تضمين الميثاق في البرامج التعليمية، وتنظيم حوارات مجتمعية حوله؛ إذ يلعب التعليم دورا محوريا في تمكين الأفراد من فهم حقوقهم وواجباتهم ضمن السياق العالمي، مما يعزز الوعي حول مبادئ حقوق الإنسان وأهمية الديمقراطية دون إستراتيجية تعليمية فعالة، سيظل الميثاق غامضًا في أذهان العرب، مما يقلل من تأثيره في حياتهم اليومية. لذلك، من الضروري أن تدرج المبادئ الأساسية للميثاق في التعليم المدرسي والجامعي، وأن ينظم نقاش مجتمعي حول كيفية تفعيل هذه المبادئ في إطار الحقوق والحريات.

بعد توقيع الدول العربية الإسلامية على ميثاق الأمم المتحدة، أصبح لديها التزام قانوني وأخلاقي بالامتثال لبنود الميثاق، حتى في الحالات التي قد تتعارض فيها بعض هذه البنود مع مصالحها الوطنية أو معتقداتها الدينية. ويعد أي تجاوز لأي بند من بنود الميثاق انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة، وللمصداقية التي يقوم عليها القانون الدولي. ومن خلال هذا التوقيع، تلتزم الدول العربية بتطبيق قوانين الميثاق التي تشمل حق حرية الفكر والمعتقد، إلا أن هذه الحقوق التي كانت جديدة على العقلية العربية، حسبما تشير إليه المرنيسي، كثيرا ما وضعت في حالة توتر مع تأويلات ساندت الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى تشكيل ديمقراطيات برلمانية في بعض الدول العربية التي شهدت تهميشا لدور العقل واستبعادا للرأي الحر. ففي مصر على سبيل

المثال، بعد ثورة 1952، تم إعلان الجمهورية، ووضع دستور جديد، لكن النظام العسكري بقي مسيطرا، بينما كانت الديمقراطية بشكل عام محدودة بعد توقيع الدول العربية على الميثاق، وجدت هذه الدول نفسها أمام مفاضلة بين تطبيق الديمقراطية الحقيقية كما نص عليها الميثاق، أو تعزيز أنماط من الولاء السياسي عبر الإعلام، وهو الخيار الذي فضلته معظم الدول العربية. وقد أدى هذا الخيار إلى ظهور أنظمة حكم ذات طابع طويل الأمد، ذو طابع شخصاني، يشبه الأنظمة الملكية، وهو ما يتناقض مع المبادئ الديمقراطية، فعلى سبيل المثال، حكم الرئيس المصري حسني مبارك مصر لمدة تقارب الثلاثين عاما (1981-2011) مستخدما الإعلام وأجهزة الدولة لتعزيز سلطته، مما منع أي محاولات للتغيير الديمقراطي.

حسب المرنيسي، يمثل الخوف من الديمقراطية أحد العوامل الأساسية وراء هذا الوضع، فبينما يعلن أنه لحماية الإسلام. ترى الدول العربية أن الديمقراطية قد تؤدي إلى حرية المعتقد والرأي، مما قد يفتح المجال للمواطنين لترك الإسلام. من هنا تأتي عمليات قمع الحريات تحت مبرر حماية الدين. هذا الوضع يظهر بوضوح في السعودية، التي تفرض قوانين صارمة على حرية التعبير والاعتقاد بحجة حماية القيم الإسلامية.

يعد هذا الخوف، حسب فاطمة المرنيسي، مبالغا فيه، لوجود تجارب ناجحة في دول أخرى تثبت من وجهة نظرها، أن الإسلام والديمقراطية يمكن أن يتوافقا، وتقدم تركيا مثالا حيا على ذلك، حيث ترى أنها استطاعت أن توازن بين تعاليم الشريعة ومبادئ الديمقراطية، رغم كونها دولة ذات غالبية مسلمة.

غير أن هذا الطرح لا يخلو من إشكال نقدي،إذ أن إشادة المرنيسي بالتجربة التركية بوصفها نموذجا ناجحا للتوفيق بين الديمقراطية والإسلام تظل محل نقاش علمي. فاعتماد تركيا للنموذج الديمقراطي الغربي لم يكن

نتيجة تطور داخلي منسجم مع المرجعية الإسلامية، بقدر ما جاء في سياق تاريخي اتسم بإجراءات علمنة صارمة، شملت إقصاء عدد معتبر من الرموز والمبادئ الإسلامية من المجال العام.

وعليه، يمكن القول إن التجربة التركية، بدل أن تقدم بوصفها نموذجا لتعايش الديمقراطية مع الإسلام، تمثل في جانب منها مثالا على إعادة تشكيل الهوية السياسية على حساب المرجعية الدينية، وهو ما يحد من صلاحيتها كنموذج قابل للتعميم في السياقات العربية الإسلامية، رغم استمرار حضورها في خطاب المرنيسي كحجة نقدية في مواجهة التخوف من الديمقراطية.

بعد توقيع الدول العربية الإسلامية على ميثاق الأمم المتحدة، قامت العديد من هذه الدول بإجراء تعديلات على قوانينها بما ينسجم شكليا على الأقل، مع ما ورد في الميثاق. وكان الهدف من هذه التعديلات إبراز صورة عصرية أمام المجتمع الدولي، تعكس الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، سعت الدول العربية إلى إيجاد توازن بين المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان وبين مصالحها السياسية والاجتماعية، غير أن هذا التوازن كان يميل، في كثير من الأحيان، لصالح اعتبارات الدولة.

وقد دفع ذلك عددا من الدول العربية إلى إدراج مبادئ حقوق الإنسان في دساتيرها وقوانينها، فعلى سبيل المثال تضمن دستور مصر لسنة 1971، ودستور المغرب لسنة 2011، مواد تنص على حقوق الإنسان والمساواة. غير أن هذه التعديلات، بحسب المرنيسي، لم تترجم دائما إلى ممارسة ديمقراطية فعلية، إذ لجأ بعض الحكام إلى تأويل النصوص القانونية وتأطيرها بما يخدم مصالحهم السياسية والاجتماعية.

أيضا، تعد المملكة العربية السعودية نموذجا دالا على التباين بين الالتزام الشكلي بالمواثيق الدولية والتطبيق العملي لها، فرغم أنها وافقت على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فإنها أبدت تحفظاتصريحة على بعض الحقوق التي ترى أنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية، فقد تحفظت، على وجه الخصوص، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو ما ترتب عنه تقييد بعض مقتضيات المساواة بين الجنسين في المجالين القانوني والاجتماعي. ويظهر هذا المثال وجود فجوة واضحة بين النصوص القانونية ذات الطابع الكوني وبين آليات تنزيلها داخل السياقات الثقافية والدينية المحلية، الأمر الذي يعكس إشكالية التوفيق بين المرجعية الدولية والخصوصية الحضارية. ويبرز هذا التناقض بدرجات متفاوتة في بعض الدول العربية الأخرى، مثل تونس؛ فرغم أن الدستور التونسي ينص صراحة على حقوق عديدة للمرأة ويعترف بالمساواة بين الجنسين، إلا أن بعض القوانين التطبيقية والتقاليد التطبيقية والتقاليد العائلية المترسخة اجتماعيا لا تزال تقيد هذه الحقوق بشكل واضح، مما يدل على أن الإقرار الدستوري وحده غير كاف لضمان الممارسة الفعلية للحقوق. ويعكس ذلك تباينا بنيويا بين النصوص القانونية وما يتم تطبيقه فعليا في الواقع الاجتماعي.

وفي السياق ذاته، ترى المرنيسي، التلفزيون في الوطن العربي اقتصر استخدامه لفترات طويلة على خدمة الخطاب الديني بشكل رئيسي، حيث كانت البرامج الدينية تشكل جزءا كبيرا من المحتوى التلفزيوني، إذ ركزت القنوات على الدروس والخطب والبرامج ذات الطابع الوعظي، في مقابل ضعف واضح في البرامج الثقافية، وكذلك البرامج التي تعالج القضايا الاجتماعية والسياسية بمقاربات تحليلية نقدية. وقد أدى هذا التركيز الأحادي، حسب المرنيسي، إلى الحد من دور الإعلام في ترسيخ الوعيالمدني

والحقوقي، لاسيما فيما يتعلق بتوضيح قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لدى الجمهور العربي.

وعلى النقيض من ذلك، اعتمدت العديد من الدول الغربية التلفزيون كأداة تربوية وتثقيفية، من خلال برامج تعليمية ووثائقية تعرف المواطنين بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى إبراز التنوع الثقافي بوصفه قيمة إنسانية مشتركة، ويسهم هذا التوظيف الإعلامي في بناء وعي جماعي قائم على قبول الآخر واحترام الاختلاف، بما يعزز تكوين مواطنين مدركين للقضايا العالمية والإقليمية على حد سواء.

إن تركيز الإعلام في الوطن العربي على الدين كان يسبب سيطرت الحكومات في أغلب الدول العربية على وسائل الإعلام بشكل كبير، مما نتج عنه جهل المواطن العربي بحقوقه، لإبقاء الغموض حول ميثاق الأمم المتحدة وعدم توضيحه بشكل كاف للمواطنين، على سبيل المثال، في أغلب الأحيان، كان هناك تضييق شديد على حرية الرأي، إذ تم تقييد حرية الصحافة والتعبير، مما خلق حاجز في وجه الإعلام، منعه من تقديم تحليلات نقدية للسياسات الحكومية أو معايير حقوق الإنسان المدرجة في الميثاق. هذا التقييد أدى إلى عدم إدراك المواطنين لحقوقهم الأساسية بما في ذلك الحماية من التعذيب والمحاكمات العادلة وحرية التعبير، في مقابل ذلك، تم تعزيز حرية الصحافة والتعبير في العالم العربي. مما سمح للإعلام بتوضيح ونقد السياسات الحكومية ويقدم التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان دون أي دخل حكومي مباشر، فالصحافة الغربية تغطي أغلب حالات الانتهاكات لحقوق الإنسان في الدول الأخرى وتسلط الضوء على القضايا التي تتعلق بالعدالة والحريات الأساسية. فالتلفزيون أستخدم في العالم العربي والدول الغربية يعكس اختلافا كبيرا في الأهداف والنهج، حيث يركز في الأول على

الدين بشكل أساسي ويتجنب توضيح القضايا السياسية الحساسة، بينما يعزز في الثاني التعليم والوعي العام حول القضايا الاجتماعية والسياسية والحقوقية.

عرجت المرنيسي لمفهوم كلمة رئيس الجمهورية" في اللغتين العربية والفرنسية، حيث قارنت بين الدلالات والمفاهيم المرتبطة باللفظة في كل من اللغتين. ففي اللغة العربية، يعني "رئيس الجمهورية" شخصاً يتحكم في الأمور العامة ويدير شؤون الدولة ككل، يمثل الرأس من الجسم السياسي الذي يتحكم في كافة جوانب الحكم والسلطة. من ناحية أخرى، في اللغة الفرنسية، فإن "رئيس الجمهورية" يعني أيضاً الرأس الذي يتحكم في الجسم بأكمله، مما يعكس السيطرة الشاملة على الدولة ومصالحها. إن تبني الدول العربية الميثاق الأمم المتحدة جعل الرؤساء العرب في صدمة كبيرة، فبعد أن كانوا معتادين على نظام سياسي يقدم لهم السيطرة المطلقة باسم امتلاكهم للحكم، يقدم لهم صلاحية اتخاذ كل القرارات. جاءهم ميثاق الأمم المتحدة والذي يحدد الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان ويدعو إلى الشفافية والمسائلة، بتشجيعه على مبادئ الديمقراطية وإشراك الشعب في اتخاذ القرارات، وحكم القانون، وهذا يتعارض في كثير من الأحيان مع الأنظمة الحاكمة الأوتوقراطية أو الأنظمة الديكتاتورية التي كانت شائعة في بعض الدول العربية قبل اعتماد الميثاق، مما يضع ضغوطا على هذه الأنظمة الحاكمة التي تفضل السيطرة الشديدة والانفرادية.

إذن هناك تناقض في القيم والمبادئ أثر على مواقف رؤساء العرب في السنوات التالية، حيث اختلفت محاولات التكييف مع المعايير الدولية إلى مقاومة شديدة ضد أي محاولة لفرض قيم غربية أو لتعديل النظم السياسية المتبعة. بهذا، يظهر كيف أن مفهوم "رئيس الجمهورية" وتفاعل

الأنظمة العربية مع الميثاق الأمي يعكسان التحديات الثقافية والسياسية في التأقلم مع المعايير الدولية وتحقيق التوازن بين السلطة والمسؤولية العامة[30].

تغفل المرنيسي التناقضات التي تنطوي عليها بعض ممارسات الأمم المتحدة نفسها، خاصة حين تتعامل بازدواجية في ملفات مثل القضية الفلسطينية أو التدخلات العسكرية في العراق وأفغانستان .هذا التناقض، يغذي الشعور باللاعدالة، ويمنح الأنظمة العربية ذريعة للتهرب من التزاماتها الدولية. غير أن الحل، لا يكون في الانغلاق، بل في المشاركة الفاعلة، والضغط من الداخل لتغيير ميزان القوى داخل هذه المؤسسات الدولية .فالميثاق، رغم نواقصه، يبقى إطارًا مهمًا يُمكن استثماره من طرف الفاعلين المدنيين والسياسيين لتوسيع مساحة الحرية والتأثير.

5. القرآن.... خمسة عشر قرناً من الأمل:

يمثل القرآن الكريم أساساً حيوياً الحياة المسلمين، باعتباره مصدراً رئيسياً للفكر والسلوك، فهو يوفر للمسلمين إطاراً قيمياً وأخلاقياً متيناً يوجه تفكيرهم ويشكل مرجعاً لقراراتهم الحياتية، كما يحتوي على مبادئ وقيم توجه المسلمين في حياتهم اليومية، مثل العدل، والرحمة والصدق، والإخلاص، والتسامح، مما في التفاعل السليم بين الأفراد والمجتمعات. كما يعتبر مصدرا للأفعال بتحديده لسلوك المسلمين وأفعالهم. فالقرآن الكريم يقدم توجيهات دقيقة وشاملة فيما يتعلق بالمعاملات المالية والاجتماعية والأخلاقية، مما يساعد على بناء مجتمعات صالحة ومترابطة. ولا يمكن أن تنكر أن القرآن هو مصدر الأمل والتحفيز لدى المسلمين لاحتوائه على آيات تعزز الإيمان وتشجع على الصبر والاستقامة في مواجهة التحديات والصعوبات، فهو يعزز إيمان المسلمين بقدرة الله وبتوجيهه الحكيم في كل جوانب الحياة وبالتالي فالقرآن الكريم ليس فقط نص ديني، بل هو دليل

شامل للحياة، يحدد للمسلمين فيمهم وأخلاقهم ويوجه أفعالهم. مما يجعله لا يقدر ثمن كمصدر رئيسي للتوجيه الروحي والأخلاقي في الإسلام، وقد تناولت المرنيسي في كتابها هذا تجاربها الشخصية مع التربية القرآنية وحفظ القرآن في المدارس القرآنية خلال طفولتها. وصفت كيف كانت تلك التجربة تشكل جزءاً أساسياً من نموها الفكري والديني، وأثرت بشكل كبير على تطوير ذاكرتها ومهاراتها اللغوية، فهي تعتبر المدارس القرآنية مكاناً حيوياً لتعليم القرآن والقيم الدينية في العالم الإسلامي، ومنذ الصغر، يعلم الأطفال في هذه المدارس كيفية حفظ القرآن وتلاوته بالتجويد الصحيح، وهذا يتطلب تكراراً وتفانياً كبيرين من الطلاب، يفضل هذا التعليم المكتف، يصبح الطفل الذي يحفظ القرآن في سن مبكرة ذو ذاكرة فذة، ليتمكن من أن يتذكر الآيات والمفاهيم الدينية بسهولة ويقدمها بدقة فيما بعد. وبمرور الوقت، تتأثر هذه الذاكرة القوية بشكل إيجابي على مختلف جوانب حياة الفرد، بما في ذلك التفكير العميق والقدرة على التحليل والتفكير المنطقي[31].

تلفت المرنيسي الانتباه إلى مفارقة تعليمية حادة في العالم العربي، حيث لا تزال التربية القرآنية، رغم ما تمنحه من مرونة في الحفظ والفكر، تقدم أساسا للفئات الفقيرة، بينما تتاح لأبناء الطبقات الثرية مؤسسات تعليمية حديثة، تدرس بلغات أجنبية وتهيئهم لسوق العمل، وتشير المرنيسي إلى أن هذا الواقع لم يكون قائما في الماضي، حيث كان الفقير والغني يتشاركان الفضاء التربوي نفسه، سواء في الكتاتيب أو المدارس العمومية. إن هذه الفجوة المعرفية التي فرضها التوزيع الطبقي للتعليم تسهم، بشكل غير مباشر، في خلق تمايز في فرص الحياة، والتمكن من أدوات المشاركة السياسية والمدنية، خاصة عندما تصبح اللغة والمعرفة الحديثة شرطا للولوج إلى الوظائف ومراكز القرار، وهذا ما يجعل من إصلاح التعليم شرطا لإصلاح الوعي، والعدالة والمواطنة. فالتعليم غير المتكافئ، يشكل تحدياً كبيراً

في البلدان العربية الإسلامية، ويبرز الحاجة الملحة إلى تحسين جودة التعليم وتوفير فرص تعليمية عادلة الجميع شرائح المجتمع، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية[32].

خاتمة:

في الختام، يمكن القول أن فاطمة المرنيسي في كتابها "الخوف من الحداثة" قدمت تأملات عميقة حول الديمقراطية والخوف الذي يشعر به الحكام العرب منها، مستندة إلى رؤيتها الخاصة المصورة للديمقراطية كمتناقضة مع ما ورد في الإسلام من مبادئ، ورغم قوة الحجج التي اعتمدتها وثقتها الكبيرة بصدق أفكارها، إلا أن معالجتها أظهرت بعض التغافل عن قضايا هامة، لعل ذلك كان بهدف تقديم فكرة متماسكة للقارئ.

لقد دفعتنا أفكار المرنيسي المقدمة في كتابها "الخوف من الحداثة" إلى التفكير النقدي حول تناقضات الديمقراطية الغربية نفسها، فهي في الغالب ما تقدم كار في أشكال الحرية والمساواة، إلا أن التطبيق العملي يكشف أحيانا تناقضا صارخا بين المبدأ والممارسة، فهذه الديمقراطيات. التي تتباهى بمبادئ الحرية والمساواة، كثيرا ما تساهم في تكريس التفرقة على أسس العرق والدين، كما يتجلى في السياسات التي تستهدف ممارسات دينية معينة، مثل الحجاب في دول تدعي احترام حرية الفكر والاعتقاد، إضافة إلى ذلك. يعمق النظام الديمقراطي الغربي الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، بمساهمته في تراكم الثروة بين أيدي قلة، بينما تزيد نسبة الفقر والتهميش

هذا التناقض بين المثالية النظرية للديمقراطية والواقع الاجتماعي المعاش يظهر جليا عند مقارنة انتقادات المرنيسي للظلم في المصانع المغربية أو العربية مع الواقع الغربي ذاته، فالديمقراطية الغربية، في صورتها الراهنة، تبدو مثالية على الورق، لكنها تفتقر إلى قيمتها الحقيقية عندما تصطدم

بتفرقة وطبقية تمارسها باسم الحرية والمساواة، ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن الديمقراطية، رغم نقائصها، تظل أحد أفضل الأنظمة السياسية التي تتيح التعبير عن الاختلافات وتحقق مستوى معينا من الحرية والمساواة مقارنة بأنظمة أخرى

في المقابل، النظام الإسلامي يقدم نموذجا سياسيا واقتصاديا يعتمد على مبادئ الشورى والعدالة الاجتماعية، فالشورى، وهي ميدا أساسي في الإسلام، تتشابه مع الديمقراطية من حيث تقديم الفرصة لأفراد المجتمع للتشاور واختيار قادتهم. كذلك، يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي على محاربة الاحتكار والربا، وتشجيع توزيع الثروة بعدل من خلال الزكاة والصدقات، مما يقلل من التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء

من هذا المنطلق، كان من الأجدى أن تروج المرنيسي لمبادئ الإسلام التي تتوافق مع قيم الحرية والمساواة، بدلاً من الدعوة إلى تطبيق نموذج ديمقراطي غربي قد لا يكون مناسبا للواقع العربي الإسلامي. فالخوف الذي يظهره الحكام العرب تجاه الديمقراطية ليس مجرد خوف من المجهول، بل يعكس خوفًا أعمق من المبادئ الإسلامية الصحيحة التي قد تشكل تهديدا لنفوذهم كما تفعل الديمقراطية

إن الإسلام لا يقف في وجه الحداثة، ولا تتناقض مبادئ الشريعة الإسلامية مع مبادئ الديمقراطية، خاصة في مسائل حرية الفكر والتعبير. فالقرآن الكريم يشجع على التفكير والتدبر، كما يتجلى في قوله تعالى: "أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها" (محمد /24). كما يشجع الإسلام على الحوار والنقاش البناء، مع الحفاظ على ضوابط معينة تضمن احترام العقيدة وأسمن المجتمع، ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن الديمقراطية والإسلام كلاهما يحملان مبادئ وقيما تهدد استمرار الأنظمة الاستبدادية، لزرعها بذور العدل والحرية والمساواة التي تتعارض مع أسس تلك الأنظمة،

ومنه، نجد أن النظر بعمق في كتاب المرنيسي يقودنا إلى فهم أوسع للتحديات التي تواجهها المجتمعات العربية الإسلامية في التوفيق بين تراثها وقيمها الخاصة وبين النموذج الديمقراطي الغربي.

ويظل هذا الطرح مفتوحا على تساؤلات جديدة حول إمكانات تكييف مبادئ الحداثة والديمقراطية مع مرجعيات المجتمعات الإسلامية دون الوقوع في الاستلاب أو الانغلاق، وهو ما يجعل من قراءة المرنيسي أداة أولى لفهم الإشكالية، وليست الخاتمة النهائية لها.

قائمة المصادر والمراجع

1. برهان غليون، إغتيال العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2006
2. سهيل قاشا، المعتزلة ثورة الفكر الإسلامي الحر، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010
3. طه عبد الباقي سرور، الحلاج شهيد التصوف الإسلامي، مؤسسة هنداوي، مصر، دط، 2014
4. عبد الغني الدقر، الإمام مالك بن أنس، دار القلم، دمشق، ط3، 1998م
5. فاطمة المرنيسي، الخوف من الحداثة الإسلام والديمقراطية، تر: محمد الديبات، الجندي للطباعة والنشر، سوريا، دمشق، دار الباحث، سلمية، سوريا، ط1، 1994
6. محمد آركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، تر: هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ط2، 1996
7. نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط3، 2004
8. نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، مصر، ط2، 1994

الهوامش:

[1]نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط3، 2004، ص257

[2] فاطمة المرنيسي، الخوف من الحداثة الإسلام والديمقراطية، تر: محمد الديبات، الجندي للطباعة والنشر، سوريا، دمشق، دار الباحث، سلمية، سوريا، ط1، 1994،ص ص 22 . 23.

[3] عبد الغني الدقر، الإمام مالك بن أنس، دار القلم، دمشق، ط3، 1998م، ص372.

[4]طه عبد الباقي سرور، الحلاج شهيد التصوف الإسلامي، مؤسسة هنداوي، مصر، دط، 2014، ص125.

[5] فاطمة المرنيسي، الخوف من الحداثة الإسلام والديمقراطية، ص25.

[6] المصدر نفسه، ص25.

[7] المصدر نفسه، ص29.

[8] برهان غليون، إغتيال العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2006، ص180.

[9] محمد آركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، تر: هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص171.

[10] فاطمة المرنيسي، الخوف من الحداثة الإسلام والديمقراطية، ص ص 31 . 32.

[11] المصدر نفسه، ص ص 32 . 33.

[12] سهيل قاشا، المعتزلة ثورة الفكر الإسلامي الحر، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص205.

[13] فاطمة المرنيسي، الخوف من الحداثة الإسلام والديمقراطية، ص37.

[14] سهيل قاشا، المعتزلة ثورة الفكر الاسلامي الحر، ص 182.

[15] المرجع نفسه، ص ص 170 . 185.

[16] المرجع نفسه، ص 195.

[17] نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة ص268.

[18]فاطمة المرنيسي، الخوف من الحداثة الإسلام والديمقراطية، ص 55.

[19] نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، سينا للنشر، القاهرة، مصر، ط2، 1994، ص67.

[20] برهان غليون، اغتيال العقل، ص21.

[21] المرنيسي: الخوف من الحداثة الإسلام والديمقراطية، ص59. 60.

[22] المصدر نفسه، ص60.

[23] المصدر نفسه، ص61.

[24] المصدر نفسه، ص63.

[25] المصدر نفسه، ص68.

[26] المصدر نفسه، ص ص69 .74.

[27] المصدر نفسه، ص75.

[28] نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة ص 269.

[29] المصدر نفسه، ص 83.82.

[30] المصدر نفسه، ص ص 96 . 99.

[31] المصدر نفسه، ص ص 104 . 107.

[32] المصدر نفسه، ص ص 108 . 110.